الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأول
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (٣)
السبت (٢٠٢٢/١٠/٨)

عدد الحضور: (١٩٨) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١٢:٠٤) ظهراً

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثالثة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وما أرسلناك لا رحمه للعالمين في ذكرى مولد سيدنا محمد (ص) نسأل الله تعالى أن يعيدها هذه المناسبة على بلدنا العزيز وشعبنا الصابر بالخير والاستقرار، ونبذ الفرقة والاختلاف والسعي إلى اقتناء أثرة الشريف وأتباع منهج العظيم بالمحبة والسلام والتسامح وأن يعيد هذه الذكرى العطرة على الأمتين العربية والإسلامية بالأيمان والبركات.

النصاب (١٩٨).

الفقرة أولاً: تأدية اليمين الدستورية لبعض السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

يتفضل كل من السيد(كريم حسين عليوي سهيل السراي) والسيدة(نادية محمد جبر كنبش العبودي) والسيد(سعود سعدون على صالح الساعدي) والسيد(حسين مؤنس فرج عبد الرضا).

بقى خمسة أخرين لم يقدموا طلب بتأدية اليمين الدستورية، يوجد عندنا تسعة، وفي الحقيقة ستة لم يقدموا طلب بتأدية اليمين الدستورية من أصل تسعة، لا يوجد تفسير قانوني بهذه الفقرة، شهر نص على الفائز لم ينص على البديل، تم علمهم وتم الاتصال بهم، الذي حصلنا بلغنا بالحضور، يعني الدوائر المعنية أتصلت به، طلبنا أسمائهم يجب أن يصل لنا الطلب بشكل رسمي ونضيفهم في الجلسة القادمة، بما يتعلق ببدلاء البدلاء المادة (٤٦) من قانون الانتخابات تنص على الفائز الزام بتأدية اليمين الدستورية خلال شهر من الجلسة الأولى والجلسة الأولى انتهت والشهر أنته وعبارة الفائز انتهت وأصبح الكل نواب، وبالتالي أي نائب الأن يترك عملة إلى أي سبباً كان سواء بالاستقالة أو بمنصب تنفيذي البديل الذي يأتي مكانه أو سبب أخر، البديل الذي يأتي مكانه وفق إلى أحكام قانون استبدال الأعضاء ليست المادة

(٤٦) من قانون الانتخابات، المادة (٤٦) انتهت الأن تصف بالفائزين ليس البدلاء، بالدورة السابقة يوجد عندنا نواب الدورة انتهت ولم يأدوا اليمين والمحكمة الاتحادية لا يوجد عندكم سلطة عليهم بالإلزام بتأدية اليمين، بعضهم كانوا رؤساء ووزراء وبعضهم كانوا ورؤساء مجلس نواب وبعضهم كانوا نواب رؤساء الجمهورية ومحافظين، ولا زال لا يوجد عندنا مادة حاكمة، شهر للفائز وليس للبديل ألزمنا الفائز بالشهر، التفسير غير واضح لا نعرف ولا يحتاج تفسير، بالإمكان المتضرر يذهب بالطعن عند المحكمة الاتحادية بهذا الشيء.

يؤدي كل من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب كل من (كريم حسين عليوي سهيل السراي) والسيدة(نادية محمد جبر كنبش العبودي) والسيد(سعود سعدون على صالح الساعدي) والسيد(حسين مؤنس فرج عبد الرضا) اليمين الدستورية.

الفقرة ثانياً: مناقشة القصف الإيراني على مناطق كردستان العراق.

السيدات والسادة النواب تقدم (١٢٥) نائب إلى أضافة هذه الفقرة إلى جدول الأعمال هذه الجلسة تحديداً وحصلت الموافقة على أضافة هذه الفقرة التي تتعلق بالقصف الإيراني الذي طال مناطق مدنيين في مناطق إقليم كردستان العراق ولذلك نفتح باب النقاش بهذه الفقرة.

- النائبة فيان صبري عبد الخالق:-

السيد رئيس مجلس النواب الأخوة والأخوات الحضور طبعاً قدمنا نحن قبل أكثر من أسبوع تواقيع وطلب لعقد جلسة طارئة بصدد استهداف الإيراني، كما قدمنا قبلها كانت هناك الاستهداف التركي، طبعاً نحن كمجلس نواب عراقي أعتقد قبل قليل النواب الجدد نرحب بهم وأيضاً نبارك بهم واقسمنا قسم دستورية على السهر على سيادة العراق ولذلك سبب منطلق هذا القسم نحن نرفض وننتدد ونستهجن أي نوع من أنواع الاستهداف على سيادة العراق من اي دولة كانت، ايران تركية أو أي دولة من دول الجوار ونطالب بعدد التمييز الاعتداءات بشأن الإجراءات من قبل وإذا كان مجلس النواب أو الحكومة العراقية وعدم التمييز بين الاعتداءات والاعتداءات واضحة جداً ونطالب أيضاً بموقف واضح الحكومة العراقية بشأن هذه الاعتداءات، العراق بشكل عام وبما فيه إقليم كردستان يراعي مبادئ حسن الجوار وحسب الدستور وأيضاً هناك طبعاً مادة دستورية نحن عادةً ما نقول اعتقد الجميع وحتى المجتمع الدولي يعلم بأن العراق ومن ضمنه إقليم كردستان لم يتدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويحترم الالتزامات الدولية طبعاً على الدول الأخرى أيضاً الالتزام بهذه الالتزامات الدستورية والتعامل بالمثل، نحن نرى بأن الفترة الأخير أو السنة الماضية هناك الكثير من الاعتداءات التي حصلت في وضع سياسي عراقي يمر به يعني نتمنى من دول الجوار أن تحترم الوضع الداخلي السياسي العراقي وأن لا تحاول تصدر أزماتها لتكون أزمات أخرى بالنسبة للدولة العراقية فوقاً على أزماتها الأخرى السياسية والأخرى، طبعاً لدينا مع أيران أكيد علاقات ومصالح مشتركة ومن المفترض أن يكون هناك تنسيق أمني أيضاً الذي أعرفه أن هناك مذكرات تفاهم أو مذكرات بين الحكومة العراقية وأيضاً حكومة إقليم كردستان مع أيران، نتمنى أن تحترم هذه المذكرات التفاهم بشأن الموضوع الأمني، طبعاً أي حلول عسكرية أو استهداف الإقليم أو استهداف العراق بالطائرات المسيرة بالدرون وبالصواريخ البارسية طبعاً نحن أكيد وبلا شك نرفض هذه ألاستهدافات كلها وبأي معنى وبأي حجج كانت لان استهداف العراق هو يعني خط أحمر، مهم جداً الحلول السلمية وأيضاً أيران عليها أن تحترم أن لا يوجد هناك أي حلول عسكرية مفيدة لها، ولا أي دولة وأكيد بلا شك العراق مهم استمرار الحوار وحل المشاكل بالطرق السلمية وابتعاد عن لغة القصف والسلاح وانتهاك السيادة، اللاجئين هم مشكلة أزلية اللاجئين في إقليم كردستان وفي العراق منذ سنوات ١٩٧٠-١٩٨٠ بهذا التوقيت ومنذ زمن النظام السابق حل مشكلة اللاجئين هي حل مشكلة الحكومة الاتحادية، وأيضاً هذا الموضوع يحتاج إلى التنسيق بين حكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بهذا الموضوع، طبعاً بالنسبة لنا ندعوا أن يكون هناك إجراءات كما حصلت في شأن الاستهداف التركي أن تكون هناك تدوين لهذه القضية وأن يكون هناك جلسة من قبل الأمن على هذا الموضوع، أكيد بلا شك العراق محتاج إلى تعزيز منظومة الدفاع الجوي ومن ضمنها إقليم كردستان يعني حقيقة مخرجات هذه الجلسة مهمة جداً أن تكون لدينا مخرجات

الآن نحن كانت هناك جلسات من قبل لجنة الأمن والدفاع ومن قبل العلاقات الخارجية وأيضاً كانت هناك اجتماعات مشتركة للجنتين وأيضاً كانت هناك اجتماعات مع سيادتكم وسيادة نائب رئيس المجلس السيد الدكتور شاخه وان ولأكن بالنهاية مخرجات هذه اللجان ا، تكون هناك تصويت عليها يعني لا نتكلم بشأن فقط نعمل جلسة أو نعمل اجتماع على موضوع الاستهداف بعدها تكون مقررات هذه الجلسة لا يصوت عليها في داخل مجلس النواب، اليوم طبعاً نرجع ونقول أنه مهم جداً أن يكون هناك الدولة العراقية كل الطرق السياسية الدبلوماسية العسكرية اذا لزم الأمر وأن كان كمنطلق مجلس النواب العراقي نحن نتمنى أن يكون هناك الحوار والطرق السياسية والدبلوماسية هي الحل لانتهاء هذه الاعتداءات وأكيد احترام سيادات العراق من جميع دول الجوار ومتابعة الشكاوى الآن أعتقد أن هناك شكاوى مقامة بهذا الغرض وفتح تحقيق دولي وطلب مساعدة المجتمع الدولي برعاية مفاوضات تتضمن سيادة العراق وتلتزم الدول الجوار باحترامها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الآن نبدأ بالمداخلات الذي مسجلين بالورقة المداخلات دقيقتان كل متداخل لا تمدد.

النائب فالح الخزعلي:

استناداً للمادة (٧) ثانية من الدستور تلتزم الدولة في محاربة الإرهاب في جميع أشكال وتعمل على حماية أراضيه وأن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه، في الوقت نجذب الاعتداءات على الأراضي العراقية نعتقد أن السيادة لا تتجزأ وعلى الدولة العراقية أن تتحمل مسؤوليتها بعدم أنشاء معسكرات إلى العصابة الإرهابية في الأراضي العراقية، وعلم السيدات والسادة النواب وسبق وأن قدمة العمليات المشتركة وزارة الدفاع العراقية بوجود نقطة توغل عسكري في داخل عمق الأراضي العراقية في شمال العراق، وكذلك وجود خمسة قواعد عسكرية ومن ضمنها واحد في الموصل في بعشيقة هذه مسؤولية لجنة الأمن الدفاع أن تذهب إلى هذه المواقع وأن تتحقق من هذه المواقع التي فيها عصابات إرهابية تهدد أمن العراق وتهدد أيضاً دول الجوار، وبالتالي نعتقد الحوار ويجب أن نستمر مع دول الجوار وكذلك أيضاً على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها وطلبنا أكثر من مرة أن تأتي إلى البرلمان وأن تكون شجاعة وصريحة وواضحة في موقفها حيال السيادة العراقية، السيد الرئيس اعتقد يوجد ملف مهم وهو ملف الوجود الأجنبي في العراق وسبق صوتنا في ٢٠٢٠/١/٥ بإخراج القوات الأجنبية من العراق بكافة أشكالها واحترام السيادة العراقية منها القوات الأمريكية، واعتقد أن الجرح ما زال عميق وكبيراً باستهداف الشهداء قادة النصر الشهيد العظيم الكبير الشهيد أبو مهدي المهندس والشهيد الذي شاركنا في محنتنا كعراقيين الشهيد قاسم سليماني هذا الجرح كان كبيراً ولم يحترم القرار البرلماني بإخراج القوات الأجنبية لذلك السيادة لا تتجزأ وعليه أن نتحمل مسؤولياتنا وكلنا أمل وثقة بهذه الدورة البرلمانية أن تتحمل مسؤوليتها وأقول كما قل الشاعر أي جرح في الفؤاد في فؤاد المجد غائر أي موت في البحر ذلي هادر أي حزن أمتي بل أي دمعاً في مأقي، مسؤوليتنا كبير وننشد أيضاً السيدات والسادة وأيضاً مسؤوليتنا ونحن مقبلين على موازنة أن ندعم قواتنا الأمنية بالتسليح وبحجم التحديات والإرهاب ومنها الدفاعات الجوية بتأمين السماء العراقي انسجمن مع المادة (٥٠) من الدستور، الأمن من مسؤولية الجميع والسلطة التشريعية من أولويات استناداً لهذه المادة توفير الأمن للعراقيين.

- النائبة رقية رحيم محسن:-

السيد الرئيس، السادة النواب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاتهُ.

أولاً: ندين أي إعتداء على الأراضي العراقية وأرواح المواطنين الأبرياء من أي جهة كانت، ونؤكد حرصنا على إحترام سيادة العراق وبنفس الوقت حُرصنا على عدم استخدام الأراضي العراقية منطلقً للإعتداء على سيادة دول الجوار وتهديد أمنِها وهذا ما تلتزم بهِ الحكومة العراقية استناداً للدستور.

ثانياً: إنَ موضوع مناقشة القصف الإيراني لمناطق شمال العراق يجب أن يرافقهُم حضور ممثلو عن وزارتي الدفاع والخارجية وتقديمهم تقارير مفصلة عن هذا الموضوع،

من أن تكون الأراضي العراقية قواعد لمنظمات مسلحة تهدد أمنها، وأرسلت تقارير للحكومة العراقية بهذا الخصوص، وقد قدموا حلولاً للحيلولة دونَ إستمرار الضربات العسكرية وذلكَ بإنهاء التهديد وإزالة مقرات التنظيمات الإرهابية وعمل سلطات الإقليم بتعهدات والتزامات بمسؤولياتها، كما دعت الحكومة الإيرانية العراق للتواجد على الحدود بين البلدين في كردستان وهي ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار ومناقشاتها بشكل جدي وسريع لتفادي ضربات محتملة لاحقاً، نذكر بأنَ تركيا أيضاً اعتدت على الأراضي العراقية، لذا يجب عدم التعامل مع مواضيع مشابهة على طريقة المعايير المزدوجة.

- النائب غريب أحمد مصطفى:-

إنَ من أبجديات علم السياسة وإدارة الدولة يعتبر وجود أي نشاط عسكريين أو أمنيين لأي دولة على دولةٍ أُخرى دونَ موافقتها، انتهاكٌ لسيادة تلك الدولة وكلُ دول العالم يجب أن تلتزم باحترام سيادة الدول الأُخرى، وعدم إنتهاك حسب الاتفاقيات المبرمة في الأمم المتحدة، والذي نراهُ بأمِ أعيننا استمرارُ قصف دول الجوار على أراضينا وإقامة معسكراتٍ عليها، فالسؤال هنا لكَ سيادة الرئيس ولجميع أعضاء مجلس النواب، إن لم يكن بإمكان الحكومة العراقية ردُ تلكَ الإعتداءات على سيادة العراق، لماذا لا يتم الإستعانة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراءات دولية للحد من هذهِ الإعتداءات، والتي يُحصدُ بها أرواح العراقيين الأبرياء باستمرار والعيش بالخوف والهلع في أماكنهم، والجدير بالذكر أن أثار هذا العدوان الذي لا يقتصر على العمليات العسكرية أو فتح المعسكرات بل تؤثرُ على النشاطات الإقتصادية والإستثمارية في عموم العراق والإقليم بصورة خاصة، حيثُ أدى إمتناع بعض المستثمرين في إستثمار أموالهم في العراق، وكذلك توقف الأعمال الخدمية في هذهِ المناطق وهذهِ الأسباب بذاتها كافية لدفع المجتمع الدولي لإيصال قرارات تخص سيادة العراق وأرضهِ ، ولذلك إن لم نستطيع نحن بالقيام في معالجة هذا الموضوع بأنفسنا.

- النائب شيروان جمال خضر الدوبرداني:-

في الوقت الذي يمر بهِ بلدنا العزيز من الإنسداد السياسي والطرق بالشارع العراقي بتشكيل الحكومة الجديدة بعدَ مخاضٍ سياسي عسير، تقوم جمهورية إيران الإسلامية الجارة بقصف المدن والمناطق السكنية لإقليم كردستان في محافظتي أربيل والسليمانية ومحافظة كركوك، التي تضرعت السلطات الإيرانية من هذا القصف هو يستهدف الأحزاب المعارضة لها حسب ادعائهم وإن كانَ هذا الإدعاء لا يعطيهم الحق بالإعتداء على مناطق أمنة وسيادة بلد جار، ونتيجةَ لهذهِ الأعمال تذهب ضحايا بين شهيدٍ وجريح وتلويع العوائل الأمنة وساكني المناطق التي شملها القصف المدفعي والصاروخي بالإضافة إلى الطائرات المسيرة وحصيلة هذا القصف (١٣) شهيد بينهم إمرأة كانت حامل، (٥٨) مصاب وإن دلَ على شيء إنما يدل على تهاون السلطات السياسية والحكومية جراء هذه الأعمال التي تُسيء العلاقات الدولية ومبادئ حسن الجوار، نهيب السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب العراقي الموقر بالتمديد واستنكار مثل هذهِ الأعمال التي تعتبر تعدي على شعبنا الأمن واستضافة وزارة الدفاع والخارجية لتمديد وتشكيل لجنة وعدم الازدواجية بالتعامل مع دول الجوار بالتعدي والقصف على سيادة العراق، حفظَ اللهث العراق وشعبه وأهله من كل مكروه وسوء.

- النائب أمانج محمود أسعد هركي:-

قبل كل شيء أود أن أتقدم بالشكر إلى هيأة الرئاسة وأعضاء مجلس النواب للمشاركة في هذهِ المداخلة والتي أبدأها باستنكار واضح وشديد للتدخلات الدولية أو خرق للسيادة العراقي من قِبل الجارتين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتركية، فقد تكرر القصف الإيراني على مدن وقصبات إقليم كردستان أكثر من مرة، ما تسبب من أضرار مادية ومعنوية ونفسية، خصوصاً الأطفال وزادها ملئ السكان، إننا بدأنا نشهد وموجات نزوح من المناطق الحدودية نحو مدن الإقليم وكما تعلمون نفس الشيء فيها يخص جانب التركي، سيادة الرئيس إن جميع القوانين الأعراف دولياً سنة على حرمة المناطق الحدودية لأنها تمثل سيادة الدول، وأن أي خرق سواء كان قصف مدفعي أو جوي أو أي تحرك عسكري بسيط يعد خرقاً واضحاً وصريعاً لهذهِ القوانين ويترتب عليها إجراء دولي صارم، سيادة الرئيس هنا أريد أن أوجه إلى متى يستمر خرق السيادات العراقية من قِبل الدولتين الجارتين (إيران، وتركيا) وأينَ هي الإجراءات الحكومة العراقية الحالية تجاه ما يحصل، ومن خلالكم أطالب الحكومة العراقية بالتحرك السريع والجاد تجاه هذا الملف والمطالبة

بتعويضات مادية ومعنوية من الجارتين (تركيا، وإيران) وتدوين الملف وهنا أن نسكت أو غض الطرف عن ما يحصل انَ سيادة العراق ستكون مباحة بشكل دائم وهذا لا يقبل به أي مواطن عراقي شريف.

- النائبة سروه عبد الواحد عبد القادر ابراهيم:-

الجميع تحدث عن القصف الإيراني وخرق للسيادة العراقية بالتأكيد نتفق مع هذا أنَ أي قصف لإقليم كردستان أو لمحافظة أُخرى في العراق هي خرق للسيادة العراقية وعلى حكومتي الإقليم والحكومة الإتحادية أن يكون لهما موقفاً واضحاً من هذا القصف المتكرر، سواء كان الإيراني أو التركي في كثير من الأحيان هناكَ استخدام لأسلحة محرمة دولياً مثل (الكيمياوي) لهذا يجب أن يكون هناكَ لجنة تحقيقية واضحة من قِبل المختصين في موضوع استخدام الأسلحة المحرمة في جميع مناطق كردستان التي تتعرض للقصف المتكرر سواء كان من قِبل تركيا أو إيران، ما حدثَ قبل أيام كان هناك عدد كبير من الأطفال والمواطنين الأبرياء كانوا ضحية لهذا القصف الإيراني، لهذا سكوت الحكومة الإتحادية وأيضاً حكومة إقليم كردستان إذا كانَ هناك اتفاق مبرم ما بين هذه الدول وإقليم كردستان يجب أن يكون هناك مكاشفة لهذا الإتفاق كي يتم تكرار القصف على مناطق إقليم كردستان، المتواجدون من الإيرانيين داخل المخيم بإشراف الأمم المتحدة وهم لاجئين سياسيين، يجب أن تتعامل الحكومة وفق هذا المنهج مع اللاجئ السياسي في العراق، وأكرر أطالب بتشكيل لجنة للوقوف على الحقائق باستخدام الأسلحة الكيمياوية في مناطق إقليم كردستان.

- النائبة وزيرة احمد برايم:-

يتكرر القصف الإيراني تارةً، وتركي مرة ثانية وضحايا دائماً من المدنيين، المسؤول أمام هذا القصف هو حكومتي (الإقليم، والإتحادية) وتتصرفان كأنما مناطق الإقليم التي يتم قصفها هي مناطق مهجورة ولا يسكنها مواطنين أبرياء، لذا علينا كبرلمانيين إلزام الحكومة الإتحادية بحماية سيادة بلدنا.

- النائب شريف سليمان علي الباستكي:-

نحن جميعنا أقسمنا على أنفسنا في الحفاظ على سيادة العراق وأمنهِ وسلامتهِ، والذي يحصل في هذهِ المرحلة وللأسف الشديد هي تجاوزات وخروقات مستمرة لسيادة العراق وأخرها الذي حصل التجاوز على أمن إقليم كردستان، الأمر الذي أثرَ كثيراً على أبناء الشعب العراقي بشكل عام وإقليم كردستان بشكل خاص وأصبح سبب لترويع أطفالهِ وإسالة دمائه بل وصلت إلى تهجير أبناء المئات من القرى من مناطق سكناهم الأصلية، وأصبح سبباً رئيسياً في عدم عودة مئات الألاف من النازحين إلى مناطقهم ، فلم أسمع ولم أرى بحصول هكذا تجاوزات على سيادة أي دولة في هذهِ المرحلة ما عدا العراق، وللأسف الشديد وهو شيء غريب وغير مقبول في العرف الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والمؤسف سيادة الرئيس هناك لا مبالاة من قبل الحكومات المتعاقبة وليسَ هناك أي ردع أو ردود أفعال مناسبة للأمر إلا الأن، بل ويبدو أننا لا نملك مقومات الرد لهذا دائماً تتكرر هذهِ التجاوزات ومن دول مجاورة وللأسف الشديد يقولون أمن العراق من أمننا واستقرار العراق من استقرارنا، لذلك سيادة الرئيس نطالب بتدوين هذه التجاوزات من أي جهة كانت، هذهِ التجاوزات التي تحصل على سيادة العراق وشعبهِ وأمنهِ وحدوده ومحاولة الحصول على قرارات أممية دولية رادعة بسددها.

- النائب عامر عبد الجبار:-

ابتداءً نستنكر ونستنجب العمل الإرهابي لإستهداف الأراضي العراقية ولا سيما أنهُ استهدفَ مدرسة أطفال، أنا سبق وأن قدمت إلى جنابك مداخلة مكتوبة حول التدخل التركي في العراق والقصف الذي حدث مؤخراً، ونفس هذهِ المداخلة أو نفس المقترح الذي قدم لجنابك ووافقت على إحالته إلى لجنة الأمن والدفاع ولجنة الشؤون الخارجية نطالب نفس هذهِ الإجراءات تكون بجانب إيران، ولا سيما أن الدستور العراقي المادة(٨) أشارت إلى سياسة التعامل بالمثل، فهل الجانب الإيراني يحتوي أحزاب معارضة عراقية، حتى نحنُ نحتوي أحزاب إيرانية داخل أراضينا؟ هل الجانب التركي يمتلك مساحات لمعارضة عراقية في أراضيه؟ سياسة التعامل بالمثل يجب أن تُأخذ بعين الإعتبار ويجب أن يكون قرار حول أي تواجد غير رسمي غير داخلين بشكل رسمي وقانوني ولا سيما إذا كان تواجد مسلح سواء كان لإيرانيين معارضين أو

لأتراك معارضين داخل الأراضي العراقية، والمقترح الذي قدمناه لأن السيد وزير الخارجية ذكرَ أنَ أكثر من (٢٢) ألف إعتداء مسلح تركي على العراق و(٥٨٥) خرق مسلح (للبككا) داخل الأراضي العراقية، نحنُ أيضاً نطالب ب(٥٨٥) إحتجاج عراقي لدى الأمم المتحدة حول (البككا) لأنَ الأمم المتحدة إلى الأن لم تعتبرهم إرهابيين وكذلك (٢٢) ألف إحتجاج لدى الأمم المتحدة حول التدخل التركي وكذلكَ يجب أن نرفع بعدد التجاوزات الإيرانية المسلحة على الأراضي العراقية إلى الأمم المتحدة، واقترحنا أن يُشكل وعضوية رئيس الإقليم ووزير الخارجية ووزير التجارة، ووزير العدل، ووزير الموارد المائية، ووزير الدفاع، ورئيس جهاز المخابرات، ورئيس الأمن القومي ، ورئيس الحشد الشعبي، ووزير الثقافة والإعلام، هذا الفريق بإمكاننا أن نتخذ إجراءات أي العراق وضعه الحالي ربما لا يسمح لهُ أن يستخدم الإجراء العسكري لكن هناك إجراءات دبلوماسية وهناك إجراءات قانونية وهناك إجراءات إقتصادية، يجب أن نتخذها بحق تجاوزات دول الجوار باتجاه العراق حتى نحمي بلدنا وسيادة بلدنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أشكر مداخلتك وأطلب أيضاً من جنابك أن تكون إحدى خياراتك باللجان هي لجنة العلاقات الخارجية، أتمنى أن تقدم طلب أن تكون عضواً في لجنة العلاقات الخارجية.

- النائب زهير شهيد عبدالله:-

الوطنية سيادة الرئيس ليست رفع شعارات، فالدم العراقي عزيز في كل بقاع الوطن، بالأمس تركيا واليوم إيران وغداً غيرهم ولا يوجد أي رد حكومي عراقي مناسب، متى تتوقف هذهِ الانتهاكات ضد العراق، سيادة الرئيس الإجراءات الدبلوماسية خجولة ولا ترتقي لحجم الإعتداءات داخل الأراضي العراقية، سؤالي هنا لماذا لا تتعامل إيران أو تركيا بشكل دبلوماسي وتعترض بشكل رسمي حول وجود مسلحين على الأراضي العراقية ولماذا لا تقوم الحكومة العراقية وحكومة الإقليم تقوم بإخراج هذهِ المجاميع ومسك الأرض من قِبل قوات عراقية مشتركة، لماذا لا تقوم إيران بتقديم أوراق ثبوتية للحكومة العراقية وللأمم المتحدة بوجود مثل هذهِ الإنتهاكات من قِبل هذه المجاميع، سيادة الرئيس إنَ قبول إنتهاك سيادة العراق هو مسألة مبدئ وأنَ أي عراقي يحب وطنه لا يقبل بهذهِ الإعتداءات السافرة والقصف المباشر لمناطق عراقية من قبل دول الجوار، فهل سنتخذ في هذهِ الجلسة قرار برلماني ملزم يوقف هذهِ الإعتداءات أم سنكتفي في كل مرة بالشجب والإستنكار فقط.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

بدايةً أقول إنَ هذهِ الإعتداءات بالتأكيد مدانة ومرفوضة، لكن أحب أذكر قبل فترة من الأن تم عقد جلسة لمناقشة القصف التركي على الأراضي العراقية وما نتجَ عنهُ من شهداء كذلك، وشكلت لجنة في وقتها واللجنة لا نعلم أينَ وصل عملها هل قدمت توصيات ، هل أنجزت شيء هذا موضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

في ما يتعلق في ما أشرت إليهِ جنابك حسب ما أعلمني السيد النائب الثاني، تمَ إكمال كافة الإجراءات وبسبب توقف عمل المجلس خلال أيام المظاهرات ولم يتم عرضها، أكملوا التوصيات وسيتم عرضها على المجلس.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

اليوم نناقش القصف الإيراني، سيادة الرئيس أعتقد هذا الموضوع حكومي بحت وليسَ نيابي، كان يفترض أن يحضر المسؤولين حكوميين وبالذات الأمنيين ومن الوزارات الأمنية يقدموا إحاطه مناسبة عما يجري في كردستان المناطق الحدودية مع تركيا وإيران هذا الموضوع تكرر كثيراً لأنَ مجلس النواب غير مختص بهذهِ العملية، نحنُ لا نعلم فعلاً توجد هذه التنظيمات المسلحة، وإن وجدت لماذا توجد؟ وهذا الموضوع تكرر.

السؤال الآخر: كلنا نعلم الدستور العراقي يحرم استخدام الأراضي العراقية منطلقاً لقصف دول الجوار الذي نراه الأن عندما تتكلم مع تركيا وإيران لديهم إجابة جاهزة أن هناك أعمال عدائية وقصف وعمليات عسكرية تنطلق من الأراضي

العراقية، سؤالنا هنا هذهِ سمعة بلدنا أصبحت يومياً على رأس نشرات الأخبار الأراضي العراقية تقصف وضحايا من المدنيين ومناطق أهله بالسوء، ماهي الردود سيادة الرئيس إلا الأن، كأنما الأمر يوجد هناك اتفاق على وجود هذهِ التنظيمات، سواء كان من حكومة إقليم أو من الحكومة المركزية، كأنما يوجد اتفاق على استمرار هذا القصف أصبح عملية روتينية عندما تسقط ضحايا يجلس مجلس النواب ونناقش هذهِ العمليات، بالأمس كان هناك قصف تركي وقبل يومين كان هناك قصف تركي كذلك قصف إيراني كأنما المسألة طبيعية، هذهِ سمعة بلد سيادة الرئيس يجب أن تكون هناك إجراءات حقيقية وحاسمة من قبل الحكومة وكذلك اللجان المعنية في مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

دقيقة ونصف لكل متداخل، حتى نتمكن من تغطية جميع المداخلات.

- النائب أحمد عبد الله محمد الجبوري:-

في الوقت الذي نؤكد فيه على العلاقات الطيبة مع دول الجوار ولكننا في نفس الوقت يجب أن نبحث بالأسباب التي أدت إلى استمرار القصف سواءً من تركيا أو من إيران، سيادة الرئيس الدستور تكلم بشكل واضح بأنهُ يُمنع تواجد أي مجموعات مسلحة وتشكيلات مسلحة على الأراضي العراقية تستهدف أي دولة جارة أو دولة أُخرى، لذلكَ هذا الأمر لم يُبحث بشكل واضح من قبل الحكومات السابقة وحتى الحكومة الحالية، لذلك أنا أطلب أن يكون هناكَ تشريع قانون للسيادة العراقية وعدم انتهاكها من قِبل دول الجوار بمنع تواجد أي مجموعات عسكرية مسلحة سواء ضد تركيا، إيران، دول أُخرى وهذا الأمر هو الذي يذهب بنا أن نواجه الإعتداءات التي تقوم بها الدول، سيادة الرئيس أي إعتداء صاروخي أو قصف مدفعي أو جوي هو إعلان حالة حرب من طرف واحد، أي اليوم عندما توجه صواريخ إلى الأراضي العراقية أو يكون هناك توغل عسكري من قِبل أي دولة هو إعلان حرب، لذلك هناك واجبات على الحكومة، اليوم نسأل هل هناك مذكرات احتجاج من قِبل تركيا وإيران لدى الحكومة العراقية لدى مجلس الأمن ضد تواجد المجموعات العسكرية هذا أولاً، وبعد ذلك نذهب إلى الإجراءات المتبعة والمتعارف عليه بين الدول هناك مذكرات احتجاج طرد سفير، قطع علاقات اقتصادية وأخر شيء نذهب إلى الدفاع عن السيادة بالطرق الرسمية والمشروعة، لذلك أنا أطلب من هيأة رئاسة مجلس النواب، أن تقوم بإعداد أو تذئ باللجان المختصة أن تقوم بإعداد قانون لأن الدستور تكلم بشكل عام ونحن الأن بعد مرور عشرون سنة على النظام السياسي الحالي نحتاج إلى توضيح كامل عن المجموعات العسكرية، سيادة الرئيس ليسَ من المعقول أن تدخل مجموعات أو أفراد إلى الأراضي العراقية بدون علم جهاز المخابرات بدون علم الدولة العراقية، اليوم ليس من المعقول أن يكون هناكَ إيرانيين أو أتراك على الأراضي العراقية ونحنُ لا نعلم بهم ولم يتم تأشير دخولهم، لذلك علينا أن نعترف المشكلة هي إبتداءً في الحكومة العراقية وبالتأكيد نحنُ نرفض هذا الإعتداء ويجب أن نقوم بخطوات عاجلة وسريعة تجاه هذا الأمر.

- النائب عامر حسين جاسم الفايز:-

الإدانة والشجب لا يعيدون دماء الشهداء ولا ممتلكات المواطنين، ندين ونشجب دائماً والقصف مستمر على الأراضي العراقية وتذهب ضحايا من العراقيين ومن الممتلكات العراقية، لذلك أنا أقترح ما يلي:

أولاً: إلزام المعارضة سواء التركية أو الإيرانية أو أي بلد أخر باحترام الدستور العراقي وعدم القيام بأي نشاط عسكري من داخل الأراضي العراقية ومن يخالف ذلك يخرج ولو بالقوة.

ثانياً: الإستفاد ة من ضخامة التبادل التجاري الموجود بين العراق وبين إيران وتركيا باستعمالها كضغط لإيقاف هذا القصف وهذه الضحايا والإحتلال في الأراضي العراقية في بعض الأحيان كما تفعل الأراضي التركية.

ثالثاً: دعم قواتنا الأمنية وتخصيص أموال لازمة لإكمال لوجيستياتها لتمكنها من الدفاع عن الأرض العراقية وعن الشعب العراقي، والاستعانة بالأمم المتحدة لإجبار جميع القوات الأجنبية على الأراضي العراقية بدون موافقة الحكومة العراقية بالخروج من العراق بأي طريقة كانت تستطيع الأمم المتحدة اتخاذها.

رابعاً: استضافة السيد القائد العام للقوات المسلحة ومعاونيه وكبار ضباط الجيش في مجلس النواب لنعرف ماذا اتخذوا أو ماذا يخططون للدفاع وحماية العراق وشعبه.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:-

انتهاك بلدنا تبدأ في الحفاظ على دستورنا وعلى حدودنا إذا لم نحافظ على دستورنا إذا لم نحترم الدستور العراقي أكيد يتعرض العراق إلى هذه الهجمات من قبل دول الجوار، لكن المنطقة التي تتواجد في ما يسمى هذه القوات قريباً إلى ناحية (ألتون كوبري) سيدي الرئيس منطقة حساسة جداً هذهِ المنطقة منطقة حدودية بين كركوك وأربيل، هذهِ المنطقة بالذات تعرضت إلى أبشع جريمة عام ١٩٩١ ناحية (التون كوبري) اليوم القوات العسكرية والحشد موجود في هذه المنطقة وفي الجانب الأخر وقريباً منهم موجودة هذهِ القوات، أكيد هذهِ القوات عندما تتواجد كمعارضة إيرانية مسلحة على منطقة حدودية ما بين أربيل وكركوك هذهِ سوفَ تثير شبهات وسوف تكون ناحية (التون كوبري) في وضع غير أمن، والأهالي يستنجدون بنا لأن هذهِ المنطقة فعلاً سبق وأن تعرضت إلى مجازر، لذلك الخوف أن هذهِ المعارضة موجودة في هذهِ المنطقة، الدستور لدينا رفضَ هؤلاء رفض الجميع ورفض حزب(أزادي الكردستاني الإيراني) إذاً اليوم نحنُ علينا أن لا نُحمل هذه الحكومة، الحكومات المتعاقبة كلها أعطت الفرصة لهذهِ المنظمات أن تعشش في هذهِ الأماكن ويدفع ثمنها العراقي البسيط من كل المكونات، في نفس الوقت المعارضة يجب أن تكون سلمية علينا أن نجردهم من سلاحهم نتمنى تخرج منا توصيات تجريد هذه المنظمات من السلاح الموجود لديهم في نفس الوقت الامم المتحدة تشرف عليهم تضعهم في مكان أخر كمدنيين كمعارضين سياسيين، لكن في نفس الوقت نحنُ الذي علينا نؤكد أن تقارير المخابرات العراقية سيادة الرئيس في أكثر من مناسبة فوجئت أن المخابرات العراقية أن هذه المنظمات تنوي الهجوم على مصالح التركمان، إذاً أنا ماذا لدي مع هذهِ المنظمات يأتون يهجمون علينا، وجود هذهِ المنظمات بكلا الأطراف لا تساعد الأمن القومي العراقي قبل الأمن القومي لدول الجوار

- النائب ماجد خلف حمو شنكالي:-

في الواقع الكل يدين ويستنكر الإعتداءات سواء كانت التركية أو الإيرانية، لكن حقيقةً ردود الحكومة العراقية ضعيفة جداً لأن التساؤل الواضح بأن أكثر دولتين في العالم هناك تعامل تجاري واستفادة اقتصادية من العراق هما تركيا وإيران وهما الأكثر إعتداءً على الأراضي العراقية، لذلك لا أعرف ما هو موقف الحكومة الإتحادية سواء هذه الحكومة أو الحكومات السابقة من هذا الحجم الكبير من التعامل الإقتصادي والتبادل التجاري وحتى التعليمي، وأن أكثر الوفود العراقية والطلبة يدرسون في هاتين الدولتين وأكثر الإعتداءات من هاتين الدولتين، هل معناهُ أنَ الحكومة تقبل بهذهِ الإعتداءات أو متساهلة معها وحتى الشعب إذا كان هذا التعامل تجاري مع هاتين الدولتين المتعديتين على العراق وتبرير أيضاً اعتداءاتهم معناه نحن نتقبل هذهِ الإعتداءات.

- النائبة كافين سعيد محمد روماني:-

قالَ تعالى (ولا تقتلوا النفسَ التي حَرمَ اللهُ إلا بالحق ذلكم وصآكم بهِ لعلكم تعقلون) صدقَ اللهُ العلي العظيم.

لماذا إلى اليوم دم الكردي حق، ندين وبشدة الإستهدافات الصاروخية المتكررة من قِبل الجانب الإيراني التي تطيل مناطق كردستان ومثل الهجمات السابقة أوقعت أعدادً من القتلى والجرحى هذا القصف إنتهاك لسيادة العراق، إلى متى سوفَ يكون موقفنا متفرجاً لا مبالاة ويكون ردنا فقط ندين، وماذا نستفد من كلمة نُدين؟ يجب أن يكون لكم موقفً شهم لوقف هذه الإعتداءات وان تطالب الوزارة الحكومة العراقية بتحمل كامل مسؤوليتها وفق القانون الدولي والإنساني، في توفير الحماية للمدنيين وإيقاف العنف والإعتداءات، السكوت جريمة ومن يسكت في وجه القاتل فهو شريكٌ في القتل، ونحن الضحية التي جربت فيها كل أنواع القتل حتى أحدث الأسلحة ولكننا الأعجوبة التي لا تموت، لن نركع ولن ننحي كما قالَ فخامة الرئيس (مسعود البرزاني) في أخر إجتماعٍ لنا مع فخامة الرئيس (البرزاني) أوصانا بل أمرنا أن نعمل لكامل محافظات العراق دون استثناء، على أي مذهب أو أي عقيدة كانت وليسَ فقط للإقليم، لذا نطلبُ من سيادتكم أن يكونَ تفكيركم وتعاملكم بالمثل، حيثُ تنص المادة (٧) من الدستور في النقطة (ثانياً) تلتزم الدولة محاربة

الإرهاب بجميع أشكاله وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحةً لنشاطه، في الختام جزيل الشكر والإمتنان إلى الإخوة والأخوات الزملاء أعضاء البرلمان من غير الكتل الكردستانية التي وقعت على ورقة طلب الجلسة، ويجب علينا أن نشكل الكتلة الوطنية العراقية للدفاع عن العراق وسيادته وأمنهِ وسلامته أرضاً وشعباً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً أختي مداخلتكِ ومداخلة أحد زملائك في حزبك.

- النائب ياسين حسن طاهر:-

إخواني وزملائي من السيدات والسادة النواب أعطوا الكثير من الجوانب التي كان بودي أن أذكرها في هذا الموضوع، لكن أختصر كلامي بنقطة واحدة وهي الدولة تعتمد على ثلاثة أركان، واحد من هذهِ الأركان الثلاثة هو هذا المجلس وكذلك الحكومة الإتحادية أو حكومة الإقليم، وكذلك رئاسة الجمهورية، على هذهِ الأركان الثلاثة أن نعمل سوية على أن ندافع عن العراق بشكل دبلوماسي، أولاً نبدأ بالأعمال الدبلوماسية لكن لا نكتفي بها ولا نوهن ولا نضعف من موقفنا العسكري، نعم نحنُ دولة ات نريد الإعتداء على دول الجوار هذا صحيح لكن أن يعتدى علينا وأن نقول ليس لدينا الإمكانيات العسكرية للدفاع عن البلد هذا غير صحيح، علينا أن نتخذ التدابير العسكرية على أقل تقدير لحماية مواطنينا من هذهِ الإعتداءات، بالإمكان إنشاء منظومات لحماية الأجواء والأراضي العراقية من هذهِ الإعتداءات تتكرر هذه الإعتداءات وأنا أحد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر، نعم كلنا متضررين باعتبار ممثلو الشعب لكن لدي عائلة مكونة من طفلة وأبويها تم إصابتهم في القصف التركي السابق ولا نعرف المخرجات الكاملة بهذا الخصوص، وأضيف تكررت الإعتداءات سواء من الجانب الإيراني أو من الجانب التركي، ومستمرة لغاية الأن فعلى أعمدة الدولة أن تتخذ التدابير الدبلوماسية والعسكرية لحماية المواطنين.

- النائب هه ريم كمال خورشيد:-

إن انتهاكات السيادة العراقية واستهداف المواطنين والإعتداء على البيئة الطبيعية لوطننا من قبل الجارتين (تركيا، وإيران) قد وصلت إلى المستوى الخطير فأصبحت تشكل تهديدً مباشرً للأمن وسيادة الوطن، الإعتداء الأخير من قِبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية نجم عن استشهاد وجرح عدد من المواطنين إضافةً لترويع وحرمان الأطفال من التعليم عن طريق استهدافها للمدارس كما الحقت أضرارً مادية في أقضية إقليم كردستان ومنها قضاء (الكوسنجا) وكنيستها التاريخية كنيسة (الألقديس مارينا) التي أنشأت في القرن الثاني عشر للميلاد مبرراً ذلكَ بأنها هاجمت قوات المعارضة الكردية المتواجدة على أراضي إقليم كردستان بالرغم من إن وجود تلك القوى ويعود إلى فترة الحرب العراقية الإيرانية إلى أنهُ وبعد انتفاضة عام ١٩٩١ وقعت حكومة إقليم كردستان اتفاقية مع تلك القوى، مفادً بأنَ لا تقوم بأي نشاط عسكري ينطلق من داخل أراضي إقليم كردستان العراق لإستهداف إيران وهي إلى يومنا هذا ملتزمة بصورة تامة بتلك الإتفاقية، سيادة الرئيس للتوضيح أكثر من الخانقين إلى منطقة القريف الحدودية أكثر من (٥٠٠) كم تحتَ إشراف أو ماسك الأرض من قبل اللواء الثالث التابعة لقيادة المنطقة الأولى لحرس الحدود، لا يوجد أي مقرات عسكرية أو نقاط مفارز عبور المعارضة الإيرانية، لهذا أقول وأكرر لا يوجد أي خروقات من قبل الأنداك الأراضي الكردستانية حول الحدود الإيرانية وعبورهم عن طريق هذهِ المنطقة، وإنَ تلك الهجمات التي تقوم بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي هجمات غير مبررة سوى تخفيف من حجم الضغوطات الداخلية الدافعة إلى تصفيتها على الأراضي العراقية، ومما لا شك في إنَ ذلكَ بعيدً عن كل البعد عن قيم دينية ومبادئ حسن الجوار لقوانين الأعراف الدولية، وبخصوص الإعتداءات التركية بالرغم من تقديم الشكوى من قِبل العراق في مجلس الأمن الدولي أن تركيا مستمرة في إنتهاكات سيادة العراق باستهداف المدنيين في القرى والقصبات والحقول الزراعية في محافظة (السليمانية، أربيل، دهوك، نينوى) وهنا نود أن نثمن موقف الحكومة العراقية وخاصة جهود معالي وزير الخارجية السيد (فؤاد حسين) الذي أدى واجبه الدبلوماسي بكل إخلاص أمام تلك الإعتداءات ونتمنى الإستمرار والثبات على هذا الموقف لحماية أمن وسيادة العراق، إن في كتلة الإتحاد الوطني الكردستاني يطالب من خلالكم أن تتخذ الحكومة الإتحادية كافة الإجراءات القانونية في مجلس الأمن الدولي

من أجل إيقاف انتهاكات واعتداءات الجارتين تركيا وإيران على أرض وشعب العراق، والمطالبة أيضا من جوار الدول العربية ومجالس التعاون دول الخليج العربية للمساندة وإيقاف الإعتداءات والإنتهاكات التي يتعرض لها ألوةً من هاتين الدولتين.

- النائب ريبوار اور حمن وستا:-

أعتقد الإدانة والحديث عن القصف لن تفيد الجرحى المتضررين من هذا القصف، بالاخير القصف حصل، وحسب المعلومات هناك (١٧) شهيداً و(٦٥٦) جريحاً ومن بين الجرحى مواطنين عراقيين وصحفيين كما دمرت بناية مدرسة بالكامل وتم إيقاف الدوام في (٥) مدارس وروضتين للأطفال في كوسينجق، كما تسبب هذا القصف بحرمان (٤٢٥) طالباً في المراحل المختلفة وحرمان (٦٩) طفلاً من رياض الأطفال، إذن حكومتا الإقليم والإتحادية مسؤولتان عن مصير الطلاب في المدارس، ومن هنا نطالب بتشكيل لجنة بعضوية لجنة التربية لتقييم الوضع الدراسي في المناطق التي قصفتها إيران، كما أطالب بتشكيل لجنة لتقييم الأضرار الناجمة عن القصف ومطالبة الحكومة الإتحادية بمساعدة المتضررين في محافظة أربيل والسليمانية.

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنه:-

القصف التي يتعرض له العراق من قبل إيران وتركيا إنتهاك صارخ للقوانين والمواثيق الدولية وخرق لسيادة العراق، ويعارض مبادئ حسن الجوار والعلاقات الثنائية بين دول الجوار، المعارضة الإيرانية والتركية لا تشكل تهديداً على الدولتين من الأراضي العراقية، هم لا جئين سياسيين لهم حق الإقامة قانونياً ليس هناك أي مسوغ أو ذريعة لإستهدافهم، بالتزامن مع تكرار عمليات القصف من قبل الدولتين إيران وتركيا لأراضي إقليم كردستان أود التطرق إلى نقطة إنه تستخدم طائرات مسيرة وإيضاً أسلحة محظورة دولياً لذا أضم صوتي إلى صوت أعضاء مجلس النواب من قبلي الذين تطرقوا إلى تشكيل لجنة للتحقيق من هذا الموضوع، نطالب إحتساب ضحايا القصف السابق شهداء والإسراع بتعويض المتضررين، تعزيز موازنة القوات المسلحة بالأخص منظومة الدفاع الجوي ومتابعة الشكاوى الدولية المقامة لهذا الغرض وطلب مساعدة المجتمع الدولي.

- النائب فاروق حنا عتو شمعون:-

في الوقت الذي يمر العالم والمنطقة بأزمة خطيرة لا يعرف ما هي نتائجها، قامت المسيرات ومدفعية الجمهورية الإيرانية يوم ٢٠٢٢/٩/٢٨ وأيام أخرى بقصف بلدات وقرى في مناطق مختلفة من كردستان العراق مما أدى إلى إستشهاد وجرح عدد من المواطنين وألأبرياء وهروب الآخرين من مناطقهم إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى وقوع خسائر مادية، إن هذه الإعتداءات تتزامن مع إعتداءات الدولة التركية، الإعتداءات من الدولتيم الجارتين في أوضاع مأساوية تضر بسيادة العراق وأصبحت تجاوزاتهم على أراضينا شيءً مألوف لا يعيرونه إي أهمية وأصبحت حياة مواطنينا وسيادة أراضينا مباحة، لهم ففي قرية (أرنوطا) التي يسكنها مواطنين مسيحيين قرابة (١٥٠) عائلة قريبة من قضاء كويسنجق، طالهم القصف الإيراني منذ عام ٢٠١٨ ثلاث مرات وفي هذه المرة أدى القصف إلى أضرار في البيوت والمدارس والكنيسة وإدى إلى هروب الأهالي إلى مناطق مجاورة، نتساءل هل هؤلاء القرويين المسيحيين من المعارض الإيرانية وكذلك تضرر قرى (كانماسي) وهروب أهاليها نتيجة القصف التركي المتكرر، ونتساءل هل هم من المعارضة للدولتين، اطلب منكم أن لا نكتفي بالإدانات الخجولة يجب وضع حد لهذه التجاوزات وإتخاذ مواقف جرئية والتحرك على المجتمع الدولي ومجلس الامن لإتخاذ مواقف مساندة، اطلب من حكومتي المركز والإقليم القيام بتخصيص مساعدات وتعويض المتضررين المجد للشهداء الأبرياء الذين نتيجة العدوان الإيراني والتركي والشفاء العاجل للجرحى.

- النائبة إخلاص صباح خضر الدليمي:-

بتاريخ ٩/٢٨ تم قصف مناطق في إقليم كردستان من قبل إيران بطائرات مسيرة وصواريخ باليستية والقصف مستمر حتى قبل ساعات، على العلم إن العراق ملتزم بمبدئ حسن الجوار الذي تنص عليه جميع المواثيق الدولية، خرجنا من حرب ضروس ضد إيران أمدها (٨) سنوات ولم يستفد الشعب العراقي ولا الجانب الإيراني وكانت كبيرة على الجانبين

لذلك نلجأ إلى الطرق الدبلوماسية والحوار، البعض ذكر وجود احزاب معارضة داخل إقليم كردستان، هل يعلم السادة النواب إن المناطق التي قصفت هي مناطق أمنة وهي مؤسسات حكومية؟ مدارس أمنة تحتوي على الأطفال وإن الضحايا الذين سقطوا هم مواطنين أبرياء، وهل يعلم مجلس النواب العراقي والشعب العراقي بإن إقليم كردستان وَرَث موضوع اللاجئين والنازحين، اللاجئين من دول أخرى سواء كانوا أتراك أو إيرانيين هذا كان إرث على حكومة إقليم كردستان وعلى الإقليم من قبل النظام السابق لم يكن وليد اليوم، هؤلاء اللاجئين لم يحضروا قبل(٦-٧) سنوات أو حالياً او عندما حكم ذاتي أو عندما كان إقليم كردستان، هؤلاء كانوا متواجدين منذ زمن النظام السابق، وإقليم كردستان وَرَث هذا الحمل الكبير واليوم يدفع الضريبة لوحده بتنصل كبير من قبل الحكومة الإتحادية التي لم تسانده ولم يكن لها بيان واضح تجاه هذا الموضوع، اطلب اللجوء إلى الحوار وحل الأمور بالطرق الدبلوماسية هذا أولاً وهذا ما تعود عليه الشعب العراقي.

ثانياً: اطلب الدعم لمنظومة الأمن والدفاع او الدفاع الجوي داخل إقليم كردستان.

ثالثاً: أطلب إذا إستمر هذا العدوان من قبل الجارة إيران او تركيا او أي دولة أخرى على الحكومة الإتحادية أن يكون لها موقف واضح لأن هذا إنتهاك صريح وخرق واضح لسيادة العراق بإيقاف التبادل التجاري فوراً ومن ثم عليها أن تلجأ إلى تدويل هذه القضية، وإن عجزت عن تدويل هذه القضية في مجلس الامن.

- النائبة رونزى زياد سيدو:-

الموضوع عن قصف دول الجوار لسيادة العراق، تتعرض مناطق إقليم كردستان بين الفترة والأخرى إلى قصف وعدوان من قبل الجارة إيران تارة ومن الجارة تركيا تارة أخرى، بحجة وجود معارضة تركية وإيرانية في هذه المناطق ويؤدي ذلك إلى إلحاق الأذى بالمدنيين وتهجير المواطنين من قراهم، وندين بشدة هذا العدوان المتكرر، نطلب من حكومة العراق منع هكذا عدوان متابعة ومتابعة الشكاوى على هذا العدوان في مجلس الامن الدولي وإجبار تركيا وإيران بموجب قانون الدولي بتعويض المدنيين والضحايا الذي سقطوا كشهداء أو جرحى وعلى الدولتين معالجة مشاكلهم مع المعارضة لديها، وفي نفس الوقت على الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان مسك الحدود وعدم السماح لأحد بتهديد جيراننا من الأراضي العراقية وحسب ما جاء بالدستور العراقي.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

أي إعتداء داخلي أو خارجي سواء كان من إيران أو من تركيا مرفوض بشكل قاطع، العراق يمتلك مركز قانون دولي وعلى كل من الحكومة والخارجية العراقية أن تقوم بواجباتها ودورها لحماية سيادة العراق، ولكن بنفس الوقت يجب أن لا يكون العراق الإقليم او أي من محافظاته محور في إحداث خلل أو تهديد لأي من الدول الإقليمية وهذا يستوجب فتح حوار ولكن اليوم نحن نفتح هذا الموضوع هنا في مجلس النواب، لمن نحاسب؟ هل نستدعي رئيس حكومة تصريف الأعمال؟ هل نستدعي وزير خارجية حكومة تصريف الأعمال كيف نحاسبهم ولا نمتلك الدور الرقابي عليهم في محاسبتهم، اليوم نسمع إن هناك إنذارات موجهة من إيران إلى الإقليم والحكومة العراقية، نسمع إن هناك لجان أمنية ولجان سياسية والحكومة تدخل في تفاوض مع الجارة إيران وحتى مع تركيا، ما هي مخرجات هذه اللجان؟ من واجبنا نحن كسلطة تشريعية أن نعلم ماذا يحصل؟ ما هي هذه اللجان الأمنية والسياسية؟ كيف نَطمَئن لحكومة تصريف أعمال ما هي مخرجاتها وممثلي الشعب لا يعلمون والدور الرقابي في مجلس النواب غائب؟ لذلك انا أؤكد على ضرورة أن نطّلع على ما يجري لأننا نعلم جيداً بأن اللجان لغاية الآن تتفاوض الحكومة العراقية تتفاوض مع إيران عن ماذا تتفاوض؟ يجب أن يكون لدينا إطلاع سواء كان من الكادر المتقدم في وزارة الخارجية من أي جهة حكومية رصينة ممكن أن تحضر لمجلس النواب وتعلمنا ماذا يحصل؟ ما هي المفاوضات التي تجري اليوم بشأن يمس سيادة العراق ونحن كشعب عراقي وكممثلي الشعب مسؤولين عن هذه السيادة.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

سبق وأن حدث تجاوز على الأراضي العراقية من قبل الجارة تركيا وذهب ضحيتها عشرات الأبرياء وتم على آثرها عقد جلسة وإستضافة وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ومعاون قائد العمليات المشتركة ولم يتم إتخاذ أي إجراء حقيقي بهذا الخصوص، واليوم تم تكرار التجاوز من الجارة إيران وذهب ضيحت هذا التجاوز الكثير من الأبرياء، وبالتالي لا نرى أي إجراء حقيقي من الحكومة العراقية لا على المستوى العسكري ولا على المستوى الدبلوماسي، بالتالي اليوم دماء الأبرياء تسفك وسيادة البلد تنتهك ولا يوجد أي رد حكومي حقيقي على أرض الواقع بالتالي الإستنكار والإشجاب لا يجدي نفعاً، أطلب من رئاسة المجلس ومن السادة النواب أن يكون هناك رد حقيقي وقرار واضح تجاه الحكومة العراقية، كونها غير ملتزمة بأداء دورها الحقيقي بالحفاظ على سيادة البلد.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

نطلب من الرئاسة دعوة السادة وزير الدفاع ووزير الخارجية ورئيس إقليم كردستان للحضور في الجلسة القادمة لغرض تقديم تقرير مفصل عن إعتداءات الإيرانية والتركية.

- النائب سعد عواد ناصر التوبي:-

لا يخفى على الجميع حجم الإنتهاك لسيادة البلد من قبل الجارتين التركية والإيرانية نحن كمجلس نواب ممثلين عن الشعب نتبنى العلاقات الجيدة مع دول الجوار بمختلف الأصعدة والتبادل التجاري، لكن لا يكون ذلك على سيادة البلد والإضرار بمواطنينا، فيجب أن يكون هناك رد بحجم تلك الإعتداءات، بعد أن تنتهي الحلول والسلمية الدبلوماسية ونحن نتأمل بالحلول السلمية أن تجدي نفعاً يجب أن يكون هناك مقاطعة للتبادل التجاري بين الجارة الإيرانية في حال عدم إنصياع الطرف الآخر بذلك، او أضعف الحلول إقامة الدعاوى امام المحاكم الدولية أو مجلس الأمن الدولي لنصل إلى مستوى من القبول للطرفين.

- النائب أسوان سالم صادق الكلداني:-

نحن ندين وجميع العراقيين يدينون ورافضين للهجمات على الأراضي العراقية من دول الجوار، نعم نحدد الأسباب والمبررات هي إن هناك أحزاب ومعارضة إيرانية تشن الهجمات على الجمهورية الإسلامية، وأيضاً هناك منظمات واحزاب تركية تشن الهجمات على الجارة تركيا، لهذا السبب تقوم القوات التركية والإيرانية بقصف هذه المقرات ومع الأسف هنك دعم كبير من الولايات المتحدة وبعض الدول لهذه الأحزاب المعارضة، ومن هنا نطالب أن يكون هناك قرار نيابي بإلزام رئيس الوزراء بإخراج هذه الأحزاب المعارضة في الأراضي العراقية حتى لا يكون هناك سبب مبرر للهجمات من قبل دول الجوار على الأراضي العراقية، وكما تعلمون ضرر كبير يقع على أهالي تلك المناطق من الإخوة الكرد والمسيحيين بإستمرار ودون تدخل الحكومة العراقية ولا حكومة إقليم كردستان، ننهي هذا الموضوع ويكون هناك إلزام لرئيس الوزراء لإخراج هذه الأحزاب المعارضة حتى لا يكون هناك مبرر للجمهورية الإسلامية ولا الجارة التركية بقصف الأراضي العراقية.

- النائب سيبان عزيز حدو خدر:-

هناك نقطة مهمة أريد إشارة بها كممثل عن إقليم كردستان، في إقليم كردستان منذ (٣١) سنة الماضية المواطن في الإقليم والأحزاب في الإقليم كنا ملتزمين ألتزاماً تاماً بمبادئ حسن الجوار.

- النائب كاظم جرو كريم المغصوب:-

الجلسة الثانية كان حضور بخصوص القصف التركي للسيد وزير الدفاع ووزير الخارجية وتم طرح أسباب الإعتداء والمعالجات وكان كلام وزير الدفاع واضح، قال الموضوع يحتاج قرار سياسي والجانب السياسي اوضح إنه هناك أسباب للإعتداء اليوم بخصوص الإعتداء الإيراني المفروض أن يحضر أصحاب الأرض، هل هي تحت سلطة الإقليم أم السلطة الإتحادية؟ المختصين يجب أن يوضحوا لنا ما هي الأسباب وما هي المعالجات؟ من المسؤول عنها؟

المسؤول عنها وزير الدفاع ووزير الخارجية والمفروض أن يحضر رئيس الوزراء، إذا إعتداء على العراق ورئيس الوزراء لا يحضر حتى نحاسبه كممثلين للشعب، ما الإجراءات التي إتخذها، مجلس النواب الذي مضى عليه سنة لم يستطيع إنتخاب رئيس جمهورية يستطيع إيجاد حلول لردع الإعتداء على العراق، رئيس الوزراء الذي لا يحمي العراق من الداخل هل يستطيع حمايته من الخارج؟

- النائب سوران عمر سعيد أحمد:-

رغم إدانة قصف الجمهورية الإسلامية على إقليم كردستان العراق يجب على الحكومة الإيرانية أن تحترم سيادة الأراضي العراقية، وبسبب القصف فقد قتل أشخاص بمن فيهم نساء وأطفال وإنهارت مئات المنازل وشردوا في المخيمات وهم بحاجة إلى المساعدة لذلك يجب أن يك ون هناك حد للقصف الذي تقوم به إيران وتركيا على إقليم كردستان لكن مع الأسف الحكومة العراقية لا تحمي سيادة أراضيها، ولا توجد جماعة إرهابية في إقليم كردستان، أصبح الإقليم ملاذا للجميع وأطلب منكم أن تكون هذه الجلسة مثمرة.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

حقيقة إستمرار القصف من دولة تركيا وإيران بإتجاه العراق هو إنتهاك لسيادة العراق ولا تكفي الإدانة والشجب في هذا الموضوع المتكرر، علينا أن ندين الحكومة في هذا الموضوع في عدم إتخاذ الإجراءات المناسبة للرد على هذه الإعتداءات المتكررة مع حفظ حسن الجوار هذا أكيد، لكن تعدد الإنتهاكات هناك ردود قانونية وإقتصادية ودبلوماسية لم تلجأ إليها الحكومة، لم يقدم العراق لغاية الآن ونرى ولم يُعلَم مجلس النواب بأي شكوى إلى مجلس الامن تتضمن جميع الإنتهاكات سواء من تركيا او من دول الجوار وميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة جنيف تمنعان منعاً باتاً الإعتداء على أي دولة من دول الجوار وهذا يعتبر إنتهاك لسيادة العراق، يجب الخروج بمخرجات هذه الجلسة، يجب الإتفاق بين الحكومة المتمثلة الآن والسلطة التشريعية بقرار وإتفاق في حال تكرار هذا الإعتداء يجب اللجوء إلى هذا الإتفاق، وهذا الإتفاق المفروض يتضمن كافة العقوبات وكذلك إتخاذ الإجراءات الرسمية بهذا الموضوع.

- النائبة إبتسام هاشم عبد الإبراهيمي:-

نحن اليوم لا ندين ولا نستنكر ولكن نرفض أي إعتداء على مواطنينا الأبرياء من شمال العراق إلى جنوبه من أي دولة جارة ولا نقبل وجود قواعد إرهابية في داخل العراق تهدد أمن العراق وتسبب له مشاكل مع الدول الجارة سواء كانت تركيا او إيران، ولا نقبل أن يكون العراق ساحة تصفية لحساباتهم داخل العراق، السيادة الداخلية هي مسؤولية الحكومة العراقية وعليها ان تحافظ على مواطنينا الأبرياء ومن أي قصف واي مشاكل تحدثن يجب على الحكومة العراقية أن تجبر العصابات على تسليم السلاح حتى لا تكون ساحة لضرب الأبرياء من أبنائنا، يجب تجهيز الجيش والشرطة الإتحادية الذين يحمون الحدود العراقية بكل الإمكانيات المادية والمعنوية والسلاح الجوي لكي يستطيعوا رد أي إعتداء على العراق وأهله.

- النائب حيدر السلامي:-

مهما تحدثنا وأدنا وترحمنا على الضحايا لن نرى أي تغير سوف يحدث نتيجة الإعتداءات التي تحدث من دول الجوار هذا إذا دل على شيء يدل على ضعف الأداء الحكومي لكل الحكومات السابقة، نحن يجب أن نصارح أنفسنا، لماذا جميع الحكومات التي تأتي دول الجوار تراها حكومات ضعيفة؟ ما هي الصفة المشتركة بهذه الحكومات بحيث تكون ضعيفة؟ الحكومات جميعها بنيت على أساس المحاصصة بالنتيجة الأطراف المتحاصصة لا يمكن ان تتبنى مبدأ الشراكة، لا تبني الشراكة بين الأطراف المتحاصصة ولا تكون لديها عامل قوة وبالتالي يلجأ كل طرف متحاصص عن مصدر قوة خارجية وبالنتيجة سوف تكون لدينا مشكلة حقيقية في إنتاج حكومة قوية قادرة أن تردع أي تجاوز على العراق.

- النائب علاء كامل جبار الركابي:-

أطلب من السيدات والسادة اعضاء مجلس النواب الوقوف دقيقة واحدة لقراءة سورة الفاتحة على أرواح شهداء الإعتداء الإيراني.

لو كان اليوم جميع أعضاء مجلس النواب حاضرين وباللبس الأسود كنا وجهنا رسالة بدون أن نتكلم إننا نحترم الدم العراقي والإنسان العراقي، الحقوق تأخذ ولا تعطى وكذلك السيادة وإحترام حسن الجوار، إستمعنا اليوم مداخلات دقيقة ونصف ودقيقتين ولا نعلم أين سوف تصل هذه الجلسة؟ في البداية يجب أن نستمع لرأي لجنة الأمن والدفاع ويكون رأي مختصر، والمداخلات يجب نخرج بنتيجة ونخرج بقرار، والسادة قالوا يجب أن نطور أنظمة الدفاع الجوي، سؤال هل هناك دفاع جوي في كل العالم ممكن أن يعترض القذائف المدفعية، ولو كان لدينا دفاع جوي متطور هل سوف نستعمله ضد الطائرات المسيرة الأميركية والتركية والإيرانية هل نمتلك هذ القرار فعلاً هذا اولاً.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

بكل صراحة بجلسات لجنة الامن والدفاع نتحدث عن الإعتداءات ونتحدث عن تطوير الدفاع الجوي لكن لا نعود للسنوات المتراكمة إذا كان ضمن المؤسسة العسكرية أو الإستخباراتية وإسلحة الدفاع الجوي موجودة، عندما نستعرض العقود التي جرت منذ (١٥) سنة نظن إن العراق لديه جميع انواع التكنولوجيا الحديثة، لكن للأسف أدوات غير موجودة إذا كان ضمن الدبلوماسي او العسكري فاقدينها، نتمى ان تكون لجان حقيقية من الحكومة التنفيذية وتشترك لجنة الأمن والدفاع ولجنة العلاقات الخارجية، نستنكر دائماً والإعتداءات موجودة داخلية وخارجية على البلد، أتمنى ان تكون لجنة عمل حقيقية، تحسباً للمستقبل وتكون رسائل لجميع الزعماء الموجودين الذين تربطهم علاقات بين الدولتين التي دائماً تستهدف العراق، اتمنى ان تكون بالطرق الدبلوماسية بالحوار يكون هذا الموضوع رادع مستقبلي وقبل فترة أستدعينا وزير الدفاع والكادر المتقدم لوزارة الدفاع وبكل صراحة تحدث قال لا توجد أداوات للردع لأي أحد، نلجأ للحوار أفضل.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

بعد الإدانة والإستنكار لكل الإعتداءات التي تحصل على السيادة العراقية لكن أنا أقول هذا مستغرب من جمهورية إيران الإسلامية لأنه الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم أيضاً لم تقصرا في حماية الحدود مع الجارة إيران، بل إن هاتين الحكومتين أفشلتا الزراعة والإقتصاد من أجل مصالح تلك الدول اليت هي دول جارَة للعراق وليست جارَة الجارة من تجير والجارّة من تجرك إلى مشاكلها، فهي دول جارّة في الحقيقة وتصدر مشاكلها إلى داخل العراق والمطلوب أن تكون دول جارَة للعراق، خصوصاً العراق يعاني في أبسط مقومات الحياة الآن ويعيش في الدماء منذ عقود من الزمان، هذه الدماء التي طالت جميع الأبرياء من كل الأجناس والمناطق، وبالتالي يجب على هذه الدول أن تشعر بمعاناة العراقيين وان تشعر أيضاً بإلتزامات العراقيين تجاه الآخرين الذين يسكنون في العراق كلاجئين، عشرات الشهداء والجرحى والتضرر بالمباني والمدارس والرعب الذي دخل على قلوبهم، هذه مسلسلات رعب مستمرة من الدول التي تحيط بنا بإستمرار، انا اعتقد إن السبب ليس في دفاعاتنا الجوية إنها ليست قوية، أنا اعتقد إن السبب في الفساد المستشري في العراق بالنسبة لجيشنا الذي إنقهر أمام فئة من عصابات داعش الإرهابية، في الفساد الموجود في كل أركان الدولة في الصناعة والإقتصاد والتجارة، في الخصومة والإحتراب بين الأحزاب التي منعت إختيار رئيس الجمهورية بعد مضي سنة على مجلس النواب وكذلك في التنازع الذي أدى إلى فشل كل مؤسساتنا والولاء الخارجي والإرتماء بالقوى الخارجية من القادة السياسيين والأحزاب، وأنا في وقت مناقشتنا للقصف التركي قلت أخشى أن يكون هذا تباري في الخِطاب، وأنا أعود وأقول أخشى ان يكون هذا تباري في الخطاب أيضاً بالتالي يجب أن تكون هناك لجان تقصي الحقائق وتقدير التعويضات للمتضررين والمناقشة الامنية الجادة مع دول الجوار بحيث تكف عن هذه الإعتداءات وان تحفظ وتحترم سيادة العراق.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

نحن لا نريد ان نذهب بإتجاه الشجب والإستنكار لنه لم يحصل مؤتمر في إيران تحدثوا به عن العراق حتى نشجب ونستنكر، هم إتخذوا إجراءات على أرض الواقع، لذلك يجب أن تكون هناك إجراءات على أرض الواقع عراقية بإتجاه إيران، البعض يقول إيران متخشية من بعض المعسكرات العسكرية التي تحمل السلاح في العراق هل إيران تخاف من ثلاثة او أربعة أشخاص يحملون أسلحة وتقوم بقصفنا، هذا إستعراض قوة، لذلك علينا إتخاذ إجراء واحد فقطن المواجهة العسكرية لا نستطيع الذهاب لها لنتكلم بصراحة، لكن لدينا تبادل إقتصادي، ليس من المعقول جهة تقصف وتعلن إنها قصفت ونقول لها كم حجم التبادل الإقتصادي الذي يرغبون حتى نزيده.

المواجهة العسكرية هم خائفون من بعض السلاح في المعسكرات، قطع المياه عن العراق هل يخافون من الإشجار النووية التي تزرع في العراق حتى لا نقصفهم بها؟ إعلان حرب إيران تعلن حرب وتستعرض القوة على العراق لذلك على الحكومة أن تتخذ إجراءات حقيقية، اما المجتمع الدولي ليس مهتم لنا كثيراً، علينا ان نتخذ إجراءات دبلوماسية ورسمية نثبتها من جهة وعلينا إتخاذ إجراءات على أرض الواقع، والتبادل التجاري الإقتصادي هو أهم خطوة، كل تقصفنا وكل سنة نزيد معاملاتنا الإقتصادية معهم.

- النائب شوان محمد رستم عبد الله:-

يتحدث باللغة الكردية.

- النائبة يادكار محمود:-

بكل وضوح ومختصر مفيد التدخل من دون موافقة مهما كان شكل التدخل ومهما كانت أسبابه المشروعة أو الغير مشروعة رغم أن مبدأ عدم التدخل هو من المبادئ الاساسية في القانون الدولي لأن السيادة هي نقطة جوهرية في فهم الدولة، ولذلك الاستهداف الايراني هو انتهاك لسيادة العراق.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

سيادة الرئيس نحن قد قسمنا على يمين دستوري يتضمن حفظ سيادة العراق والدفاع عن أبناءه، حالياً الدم العراقي يسفك ونحن ندين ونشجب فقط، أُحمل الحكومة مسؤولية هذه الدماء بسبب ضعف الاجراءات ويجب علينا محاسبة الحكومة على هذا الأمر ومطالبتها بإجراءات حقيقية واقعية لإيقاف هذه الانتهاكات في المستقبل.

- النائب محما خليل قاسم:-

نحن نواب المكون الديني اليزيدي رفضنا رفضاً قاطعاً اجازة العيد لمشاركة اخوتنا اعضاء مجلس النواب لمناقشة القصف التركي وانتهاك سيادة البلد، سيادة الرئيس من غير المعقول كل يوم هنالك استهداف سيادة البلد والحكومة واشعب أمام أمراً واقع دستورياً قانونيا، أراضي العراق، سماء العراق، مياه العراق، المواطنين هم امانة في أعناقنا، هنالك نواب قالوا بان حكومة تصريف الامور اليومية، المؤسسات باقية والاشخاص زائلة، اليوم هذه الجلسة هامشية نعتبرها، كان من المفروض تحضر مؤسسات رصينة حتى نتخذ قرارات رصينة لمجلس النواب أمام الشعب، بالتأكيد نعم بعد كل الادانات، يعني التدخلات والتجاوزات، نحن أمام سيادة البلد يا ايها السادة الكرام، اليوم يجب أن نخرج بمخرجات مهمة، أكدت السيدة رئيسة الحزب الديمقراطي الكردستاني مخرجات، ما هي مخرجات التركي على قصف زاخو في مصيف برخ؟ ما هي مخرجات القصف الايراني على مدينة اربيل، لو كانت هنالك مخرجات لما وصلنا الى اليوم هرولت، اذا كانت ايران وتركيا تمتلك من أقوى الدول جيشاً وطائرات فكيفما يستطيعون المحافظة على حدودهم، تصدير الازمات الى داخل العراق ليس من مصلحة ايران ولا تركيا، سيدي الرئيس أطلب وضع استراتيجية وطنية للانتهاكات.

- النائب أحمد مجيد:-

قبل أسابيع قمنا بإدانة القصف التركي على الاراضي العراقية، وبعدها بأيام قمنا بإدانة النيران العشوائية التي أطلقت من قبل الجانب الامريكي على احدى الشابات العراقيات الشهيدة (زينب عصام ماجد الخزعلي) وها نحن اليوم ندين التجاوز

والخروقات العسكرية الايرانية التي تحصل في شمال العراق الحبيب، في مسلسل القصف هذا والخروقات الأمنية التي تحصل، ترتبط بمفهوم مهم ألآ وهو مفهوم السيادة وللأسف وأقولها بمرارة بأن السيادة في بلدي العراق تبقى منقوصة مادامت الصناعة معطلة وما دامت الزراعة تحتضر، وما دام المزارع لا يملك دخل لأسرته، وما دام الشاب العراقي من دون فرصة عمل، وما دام الشعب العراقي فاقداً للثقة بالطبقة السياسية التي تحكم البلد، وما دام ملف الطاقة بيد دول الجوار، وما دام السلاح الذي يكون خارج اطار الدولة منتشر من الشمال الى الجنوب فلن يكون العراق نداً لأي بلد مهما كان ما دام.

- النائبة نهلة قادر محمد:-

السيدات والسادة النواب الكرام بتاريخ ٩/٢٨ وكان يصادف أخر جلسة من جلسات البرلمان وسيادتكم انتخبناك كنائب أول لرئيس المجلس، قصفت أيران قرى ومدن اقليم كردستان وكان جراء هذا الحادث استشهاد ضحايا من رجال ونساء وأطفال وحوامل وطلاب مدارس، نستنكر وبشدة هذا القصف الايراني على اقليم كردستان والذي ادى الى مقتل والضحايا التي نتجت عن هذا الحادث، من هنا نناشد الاتحاد الاوربي لأخذ موقف من هذا الاعتداء، وأيضاً نناشد منظمات حقوق الانسان للدفاع عن الابرياء الذين قتلوا، ونطالب مجلس الأمن الدولي بأخذ موقف وإجراءات عملية لهذا الحادث.

- النائبة سروة محمد رشيد:-

أن عمليات القصف التي تتعرض إليها مدن وقرى اقليم كردستان والاغتيالات التي تطال ناشطين الهاربين من الدولتين الجارتين، ناجمة عن الفشل طهران وانقرة في حل القضايا السياسية الداخلية الموجودة في الدولتين، وتصديرها في ضل عدم اتخاذ مواقف صريحة من قبل الحكومة الاتحادية والاكتفاء بالتنديد، في حين إنها إنتهاك صارخ لسيادة دولة على أراضيها وأصبحت تلك العمليات العشوائية تطال قرى مأهولة بالسكان العراقيين من ما يؤدي الى نزوح سكان تلك القرى والهجرة الى المدن، الامر الذي سوف يؤثر على الاقتصاد والمنتوج المحلي في الامد القريب، من هنا أناشد البرلمان الايراني والتركي بوضع حد للعمليات العسكرية التي تطال الشيوخ والاطفال والمدنيين العزل في بلدنا، وأقول الحل لا بد ان يأتي من داخل ايران وتركيا، القضايا الداخلية سياسية كانت أو مشاكل اجتماعية ينبغي ايجاد حلول لها في الداخل وعدم لجهة تنفيذية والعسكرية بالتستر عليها عبر إيهام الرأي العام بجدوى، و وضع الحلول الأمنية لمشاكل تعاني فيها بلدان، يعاد النظر فيها كي لا تؤدي الى مزيد من الازمات لستم بحاجة اليها، وعلى مجلس النواب بعد هذه الجلسة الخروج بالتوصيات والقرارات التي تلزم الحكومة الاتحادية بتأطير علاقاتها مع الدولتين الجارتين بناءً على تبادل الاحترام لسيادة الدول الثلاثة على اراضيها وعدم السماح بوضع حياة المدنيين الساكنين في القرى والارياف في الخطر وهي غالية علينا.

- النائب محمد عنوز:-

بالنسبة الى موضوع السيادة سيادة الرئيس أصبح خطها مباح، ليس بسبب مصالح الجيران وحماية أمنهم كما يدعون، أو عدم احترامهم لقواعد القانون الدولي، أنما الأمر يتعلق بقدراتنا لأن مفهوم السيادة وجوهرها هي قدرة الدولة على حمايتها، فلا جدوى من الحديث مع مجلس الأمن أو الاتحاد الاوربي أو مناشدة الخارج دون وحدة قرار سياسي داخلي، وتمكين الاجهزة الأمنية والقدرات العسكرية، وبعد ذلك نتحدث عن قضية الادانة والاستنكار، فقدرات البلد معروفة لديكم وقبل أسابيع شهر أو اكثر كان هنا وزير الدفاع ورئيس الاركان وقد تحدثوا عن امكانياتهم الفعلية، لذا أرجوا وأناشد كافت النواب، دعم المؤسسات العسكرية، وبعد ذلك نبحث عن الامور الاخرى.

- النائبة معين الكاظمي:-

طبعاً تحدث السيدات والسادة الأعضاء منذ الصباح والى الآن على الانتهاكات الحاصلة على الاراضي العراقية، وضمن التأكيد على حفظ سيادة العراق ومنع أي تجاوز على حدوده، ذكروا تواجد معسكرات ومقرات لعناصر المعارضة الايرانية على أراضي اقليم كردستان، سواء حزب الـ كوة ملة، حزب يا به كا، حزب آزاجي، وغيرها، وأكيد هنالك جهات دولية تخترق هذه الاراضي وتحاول أن تكون منطلق لإيذاء دول الجوار، طبعاً دول الجوار ومنها ايراد تدعي وزارة

الخارجية الايرانية بأنها قدمت احتجاجات متكررة الى الحكومة العراقية التي أحالتها الى حكومة اقليم كردستان بدون جواب، هذا حسب ما يدعى، لذا يجب انهاء وجود كل الحجج التي تسيغ للأخرين وتبرر هذا الاستهداف، أنا أقترح كخلاصة للحديث الذي جرى، أقترح القرار النيابي التالي، تلتزم الحكومة الاتحادية بالتنسيق اللازم مع حكومة اقليم كردستان باتخاذ كافة الاجراءات المطلوبة لمنع استهداف الاراضي العراقية من دول الجوار أو من الدول الاخرى وكما يلي.

اولاً: منع وجود التنظيمات الارهابية على الاراضي العراقية التي تؤذي دول الجوار.

ثانياً: انهاء أي وجود عسكري اجنبي لدول الجوار.

ثالثاً: تشكيل لجنة نيابية من لجنتي الامن والدفاع والعلاقات الخارجية.

- النائب رفيق هاشم الصالحي:-

المادة (٧) الفقرة ثانياً من الدستور، تلتزم الدولة في محاربة الارهاب بكافة أشكاله وتعمل على حماية أرضها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطات، لذلك على الحكومة الاتحادية ان تعمل على حماية السيادة العراقية وإخراج القوات الاجنبية من العراق، وخاصةً القواعد للقوات الامريكية وقواعد القوات التركية والمجاميع الارهابية الاجنبية، ونطالب بتشكيل لجنة بزيارة المواقع التي تم استهدافها وتقديم تقرير مفصل للنواب، طبعاً في هذه اللحظة الآن في الاعلام، ونحن في الجلسة الآن الطائرات الحربية التركية تقصف المناطق في قضاء زاخو في محافظة دهوك.

- النائب سيبان عزيز حدو خدر:-

سيادة رئيس الجلسة، هنالك نقطة مهمة أرغب الاشارة لها كوني ممثل للإقليم، في الواحد والثلاثين من السنين الماضية نحن كحكومة اقليم كردستان أو مواطنين اقليم كردستان أو الاحزاب السياسية كنا ملتزمين التزاماً تاماً بمبادئ حسن الجوار وبكل استراتيجيات السياسة الخارجية للحكومة الفيدرالية، وفي الواحد والثلاثين من السنين الماضية لم نكن عامل التهديد أو الخطر الاقتصادي السياسي أو العسكري لدول الجوار حتى مرة واحدة، لذا نرى هذه العملية العدوانية على سيادة العراق، الهدف هو انتهاك لسيادة ليس اقليم كردستان فقط، في الثلاثة شهور الماضية ثلاث مرات نشاهد انتهاكات دول الجوار على سيادة العراق، اذا لم نضع حداً لهذه الانتهاكات مع الاسف الشديد العراق سوف يصبح ساحة تجارب الطائرات المسيرة والصواريخ لدول الجوار، في النهاية عندي سؤال الى اخواننا النواب، قبل شهرين كان.

- النائب مرتضى الساعدي:-

الرحمة والخلود الى كل شهداء القصف التركي والامريكي والايراني، سيدي الرئيس هنا في مجلس النواب الكثير من الاخوة تحدثوا عن موضوع حادثة القصف الايراني وكذلك التركي ولم يتطرقوا للقتل الامريكي وخاصةً الحادثة الأخيرة للشابة (زينب الخزعلي)، لذلك لا يجب أن نميز قراءة سورة الفاتحة بالقتل الامريكي والتركي ونميل الى طرف أخر، النقطة الثانية، اللجنة التي تشكلت في المرحلة السابقة بخصوص القصف التركي كان من المفروض أن تقدم تقريرها منذ فترة، وبسبب الاحداث الاخيرة للقصف الايراني تذكر الاخوة ان هنالك القصف التركي يجب أن تقدم اليهم اللجنة المكلفة بذلك، وهذا من المفروض على الاخوة في لجنة الامن والدفاع ان تكون لهم متابعة ميدانية للموضوع.

ثالثاً: فيما يخص حضور الجانب الامني المتمثل بوزارة الدفاع، سيدي الرئيس فيما يخص الاجهزة الامنية الاخرى متمثلة بمخابرات وكذلك الامن الوطني والقومي، أن يكون هنالك حضور وتقديم لجان مهمة لهذا الحدث، سيدي الرئيس من المفروض ان تكون هنالك متابعات ميدانية لكل حالات الامن التي تخص سواء بالاعتداءات، القصف العشوائي، أو الحالات التي تقوم بها القوات الامريكية، ويجب ان يكون هنالك لنا موقف حازم بتنفيذ قرار مجلس النواب لخروج القوات الامريكية من العراق.

- السيد رئيس مجلس النواب:

فيما يتعلق باللجنة المشكلة بخصوص الاعتداءات التركية يوجد هنالك توضيح يتقدم فيه السيد نائب الرئيس، يتفضل.

- السيد شاخوان عبدالله (النائب الثاني لرئيس مجلس النواب):-

السيد رئيس المجلس، السيدات والسادة أعضاء المجلس، الحقيقة كان هنالك أكثر من سؤال يطرح فيما يتعلق بنتائج اللجان التشكيلية، اللجان التحقيقية التي تم تشكيلها من قبل مجلس النواب فيما يتعلق بالقصف، اللجنة الاولى التي كانت بخصوص قصف منزل أحد المستثمرين في اقليم كردستان من قبل الجانب الايراني وكذلك قصف المدفعية التركية لمحافظة دهوك، تلك اللجنتين كان لها تحقيق مع الجهات المعنية في الحكومة، اللجنة الاولية كان نتيجة أعمالها جملة من التوصيات وتم اعلانها من قبل مجلس النواب، أما اللجنة التحقيقية الثانية التي كانت بخصوص استهداف المدافع التركية لمناطق من محافظة دهوك، كانت هنالك اجتماعات مكثفة مع الجهات المعنية في الحكومة، جهاز المخابرات، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية بحضور لجنتي، لجنة الأمن والدفاع، لجنة العلاقات الخارجية، بالتالي كان هنالك جملة من المقترحات والتوصيات قدمت الى اللجنة، وكنا على رئاسة اللجان، فالتوصيات اكملت ولكن الاحداث الاخيرة لمجلس النواب أعتقد قبل يوم من دخول المتظاهرين الى مجلس النواب أكملنا التوصيات، فبالتالي التوصيات سوف تعرض على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب ليتم التصويت عليها، أما فيما يتعلق بالتقصير الحقيقة ليس دفاعاً عن المجلس ونحن جزء منها، ولكن حتى في الدورة السابقة كان هنالك تفويض من مجلس النواب العراقي في شهر حزيران ٢٠٢١ وكذلك في نهاية ٢٠٢٠ تفويض أيضاً من مجلس النواب للحكومة باتخاذ كافة اللازمة من أجل حفاظ سيادة العراق، الجانب المعني بهذه المسألة هو الحكومة العراقية، ونحن الآن لسنا موجودين هنا من أجل تبرير موقف الجانب، برأيي الاعتداء واضح وصريح، هنالك أكثر من خروقات تم أو الاعتداءات تمت على السيادة العراقية من الجانب الايراني والتركي، علينا أن تكون لنا موقف حازم وأن تكون للحكومة ومثل ما أعطيت له الدستور الصلاحية الكاملة بموجب المادة (٨) ان يكون لها الرد بالمثل.

- السيد رئيس مجلس النواب:

السيدات والسادة النواب بناءً على الطلب المقدم وأيضاً الحديث بمداخلات السيدات والسادة النواب تقرر توجيه لجنة الامن والدفاع النيابية ولجنة العلاقات الخارجية للتحقيق في كامل الاحداث بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان و وزارة الخارجية بشكل دقيق وبشكل خاص لمعرفة إجراءاتهم وما هي الأمور التي تقدمت بها وزارة الخارجية الى مجلس الامن أو الى الأمم المتحدة وكل ما يتعلق في هذا الشأن وتقدم تقريرها الى مجلس النواب.

الأمر الثاني، العراق أو مجلس النواب العراقي سوف يشارك في اجتماعات البرلمان الدولي (ibu) سوف يتقدم العراق بطلب الى البرلمان الدولي كبند طارئ، في عادة البرلمان الدولي هنالك بنود طارئة تطرح، سوف يتقدم العراق ببند طارئ مجلس النواب العراقي ببند طارئ لحفظ سيادة العراق والتضامن الدولي لحفظ سيادة العراق و وقف الاعتداءات من أي جانب كان و وقف التدخلات في الشؤون العراقية، سوف نتقدم في هذا الطلي وسوف نسعى للحصول على تضامن دولي فيما يتعلق في هذا الشأن.

جهود نيابية موازية أيضاً لجهود حكومية فيما يتعلق في فعالية العراق لدى المجتمع الدولي ولدى المنظمات الدولية.

***الفقرة ثالثاً:- القراءة الاولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية. (لجنة الخدمات والاعمار، اللجنة القانونية، اللجنة المالية).**

- النائب محمد علي محمد تميم:-

سيادة الرئيس قبل البدئ بمناقشة الفقرة الثالثة حقيقة ودي أن أطرح على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب موضوع مهم في غاية الاهمية، قبل أشهر في هذه القبة وفي هذا البرلمان تم اقرار قانون الامن الغذائي، ومجلس النواب استنفذ كل الجهود لإقرار هذا القانون المهم وذهب للتنفيذ، لكن خلاف روتيني اداري قد يكون مفتعل بين وزارتي التخطيط و وزارة المالية بعدم إطلاق صرف مشاريع تنمية الاقاليم والى حد الآن، نحن الآن نقترب من منتصف الشهر العاشر والى الآن المحافظات لم تستلم أوامر بالإنفاق على المشاريع التي ادرجت، وحقيقة الخلاف بسيط يتعلق بأن وزارة التخطيط

أدرجت مشروع ثم المالية تعترض بعد أن كلف وزير النفط بوزارة المالية بضرورة ان يأخذ المكونات ويطلع على كل التفاصيل وهذه سابقة ليس هدفها الا العرقلة، لذلك هذه نقطة.

النقطة الثانية خصصنا مبلغ للزراعة، والزراعة نحن هو قانون أمن غذائي يتعلق بالغذاء، وهذا المبلغ الذي خصص لدعم محصول الحنطة والشعير والذرة الصفراء، موسم الذرة الصفراء الآن على وشك الحصاد والبدئ، ثلاث جلسات في مجلس الوزراء لسبب غير معلوم يؤجل اقرار تسعيرة جديدة للذرة الصفراء وبسبب غير معلوم، ولا نعلم السبب ما هو السبب وكأن الفلاح أصبح هدف للحكومة وبضرورة الاقتصاص منه، هل يجوز ذلك؟

ومجلس النواب قام بدوره بتخصيص مبلغ كافي للفلاحين بدعم هذه المحاصيل الاستراتيجية المهمة، في المقابل الحكومة لا تسمح للفلاح بتصدير ما ينتجه وبالتالي تطلب منه أن يسدد أو يسلم هذه المنتج الى الحكومة والمبلغ المخصص لا يكاد يسد (٥٠%) من السعر العالمي، لذلك أتوجه الى مجلس النواب بضرورة استدعاء كل من، السيد وزير التخطيط، السيد وزير الزراعة، السيد وزير المالية بالوكالة، للاطلاع عن ما هي الاسباب أولاً في عدم اطلاق صرف المشاريع، والثاني بعدم ادراج تسعيرة الذرة الصفراء (محصول الذرة الصفراء) ونحن في موسم الحصاد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب تقدمت عدة طلبات الى رئاسة المجلس واشارة الى الطلب المقدم الى أكثر من(٢٥) نائب، يطلبون فيه استضافة وزير الزراعة و وزير الموارد المائية، بالإضافة الى طلي مقدم من لجنة الزراعة، استلمت طلب من رئيس لجنة الزراعة نيابةً عن اللجنة لنفس المضمون، يعني أمرين، الامر الاول يتعلق بموضوع الشحة المائية، والامر الثاني يتعلق بالخطة الزراعية، وهذا أمر أخر يتعلق بالتسويق أو تسعير المحاصيل الزراعية، لذلك واشارة الى المادة (٥٥) من النظام الداخلي يجوز لـ (٢٥) عضواً من أعضاء مجلس النواب طرح موضوع عام للمناقشة لإستيضاح سياسة وأداء مجلس الوزراء او احدى الوزارات ويقدم الى رئيس مجلس النواب ويحدد موعداً للحضور وتحديد سقف زمني أمام المجلس لمناقشته، سوف يتم اضافة هذه الفقرة الى جدول الاعمال يوم الثلاثاء بحضور الوزراء المعنيين، لماذا لا توجد جلسة، السبت، الاثنين، الثلاثاء، وممكن توجد جلسة اخرى الخميس، أربع جلسات في الاسبوع، هذا أمر.

الامر الثاني، بما يتعلق بالتقاطع الحاصل بتنفيذ قانون الامن الغذائي بين وزارتي التخطيط والمالية، اللجنة المالية يتم استضافة وزيري التخطيط والمالية والدوائر المعنية في وزارة التخطيط و وزارة المالية، يوم غد أو بعد غد حد أقصى وتعلموننا اجراءاتكم في جلسة الاثنين، اللجنة المالية يتم استضافة وزير التخطيط في اللجنة المالية و وزير المالية وكالة والكوادر المتقدمة المعنية بتنفيذ الخطة لقانون الدعم الطارئ والامن الغذائي يوم غد أو يوم الاثنين بحد أقصى وتعلموننا في الجلسة القادمة ما وصلت أليه من نتائج، لنمضي في الجلسة أخوان بعد أن تخلص الفقرات لدينا فقرة في الأخير مناقشات عامة وممكن أيضاً نمضي في هذا الشأن، تفضلوا لجنة الخدمات.

- النائب محما خليل قاسم:-

سيادة الرئيس بسبب أهمية وخطورة هذا الموضوع والقانون نقترح دراسة الموضوع بشكل مستفيض من كل الجوانب، لجنة الخدمات تقترح التأجيل والتريث في هذا القانون والامر متروك لجنابك ولمجلس النواب العراقي، هذا الموضوع مهم نحن في اللجنة نرى بان الوقت غير مناسب لقراءة هذا القانون للدراسة من جميع الجوانب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اولاً السيد النائب هذا الموضوع تم مناقشته باجتماع القوى السياسية، اجتماع الكتل النيابية وتم تحديد أولويات المشاريع، هذه المشاريع موجودة في اروقة المجلس وعلى المجلس أن يتخذ قراره بالمضي بتشريعها من عدمه، وهذا الامر يخضع لموافقة السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، المضي بالقراءة الاولى لا يعني الموافقة على المشروع من حيث المبدأ، تمضي في القراءة الاولى وأي ملاحظات لديكم بالتعديل تقدمونها الى السيدات والسادة أعضاء المجلس بتقريركم قبل القراءة الثانية او برد المشروع من حيث المبدأ، فتمضي في القراءة الاولى وننتظر منك وتقريرك كلجنة مع اللجان

الساندة فيما يتعلق بقراركم كلجنة بالمضي في هذا القانون من عدمه ويعرض على السيدات والسادة أعضاء المجلس لاتخاذ القرار في حينه، تفضل امضي في القراءة الاولى، نسخة ٢٠١٩.

اللاحق ينسخ السابق، الحكومة ارسلته في سنة ٢٠١٧ وعادت عدلته في عام ٢٠١٩.

- النائب محما خليل قاسم:-

- يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

- النائبة

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

- النائب

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

- النائب عدنان برهان:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

- النائبة عائشة المساري:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

- النائبة أخلاص الدليمي:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

- النائبة سروة عبد الواحد:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

- النائب وطبان الجبوري:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا توجد مداخلات أثناء قراءة القانون، النقاشات تكون داخل اللجنة والمداخلات تكون في القراءة الثانية.

يقرأ قراءة أولى وتأخذه اللجنة وإذا كان قرارهم برده من حيث المبدأ لكي لا يبقى في عهدة المجلس ويعرضون تقريرهم الى المجلس بالمضي أو رده من حيث المبدأ وللمجلس ما يرتأيه.

*** الفقرة رابعاً: القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني. (لجنة الاستثمار والتنمية، لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة)**

- النائبة

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائبة

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائبة

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائبة

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائب أمانج محمود أسعد:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائبة

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائب سردي نايف:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائبة

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائبة

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائب ياسر الحسيني:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الأستثمار المعدني.

- النائب

أستنادا الى المادة (٢٥) من الدستور بما يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية، يعتبر هذا القانون من القوانين المهمة جدا الذي تأخر كثيراً ويوجد موضوعين مهمين يجب أن يشار لهم في هذا القانون لكي لا نقع بأخطاء التشريعات السابقة بما يتعلق بالنفط والغاز،

الموضوع الأول: هو موضوع المعادن الموجودة في الأقليم وغيرها من المحافظات أن تضمن في هذا القانون بشكل واضح وصريح دون الذهاب للمحكمة الاتحادية.

الموضوع الثاني: المحافظات التي فيها المعادن ومقالع ومناجم وهي المحافظات الأكثر ضرراً في الفقر وه١١ القانون لم يشر الى هذه المحافظات واستحقاقاتها مثل الموصل الانبار الديوانية السماوة وفيها من المقالع ان يذكر وبشكل صريح وواضح.

لذلك دعوتي الى لجنة الاستثمار والتنمية والى لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة باستضافة المحافظين كافة لبيان رأيهم بهذا القانون.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

نقطة النظام من المادة (٢٧) والمادة (٣) النظر في مشاريع القوانين، طبعا نحن مع انسيابية عمل المجلس وجلساته من أجل تشريع القوانين وممارسة دوره التشريعي لكن سيادة الرئيس اليوم نحن نجد حزمة من التشريعات من خلال جداول مجلس النواب التي وزعت علينا سواء اليوم او يوم الاثنين تجد فيها حزمة من التشريعات المهمة التي يجب ان نعكس بها رؤية الحكومة، ونسال رئاسة مجلس النواب هل هذه التشريعات جاءت من الحكومة؟ أم هي مقترحات قوانين قدمت من مجلس النواب؟ وان كانت هذه التشريعات حكومية ولدينا اليوم حكومة تصريف أعمال ولا توجد لدينا رؤية للحكومة وهذا من المفترض قوانين مهمة تطلع عليها الحكومة القادمة لكي تعطي رؤيتها عليها خاصة بما يتعلق بالثروات المعدنية مهمة في البلد وأنا لدي ملاحظات على هذا القانون في القراءة الثانية لكن انا أجد ضرورة عكس راي الحكومة القادمة على القوانين المهمة، أما فيما يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي الذي له مساس في المواطن العراقي ونشد على أيدي مجلس النواب في التمرير بتشريعه.

*** الفقرة خامساً: القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال. (لجنة العمل ومنظمات المدتمع المدني، اللجنة المالية، اللجنة القانونية)**

- النائبة نهلة الفهداوي:-

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة محاسن سعدون:–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة اسماء اسامة:–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة :–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة امير المعموري:–

يقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة منال الموسوي:–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة لقمان نجم:–

يقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة جاسم عطوان:–

يقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة بسمة بسيم:–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة :–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة :–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة :–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة :–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة اسماء اسامة:–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة :–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة محاسن حمدون:–

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة امير كامل المعموري:–

يقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

– النائبة فيصل حسان:–

يقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

- النائب جاسم عطوان:-

يقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

- النائبة منال الموسوي:-

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

- النائبة :-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

- النائبة :-

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

- النائبة بسمة بسيم:-

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

- النائبة نهلة الفهداوي:-

تقرا القراءة الأولى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكرا للجان المعنية، هذا القانون مهم ويلامس شرائح مهمة في المجتمع، ومضيكم بالاجراءات القانونية لإكمال هذا التشريع ويفضل عدم التوسع بالتعديلات الإ للضرورة سواء في مخالفة قانونية أو دستورية في بعض بنوده إن كانت موجودة، فيه وجهة نظر حكومية كاملة وهم يتحملون المسؤولية في تنفيذ فقرات هذا القانون وتكون ملاحظاتكم دقيقة وبما ينسجم مع القوانين النافذة.

ترفع الجلسة الى يوم الأثنين القادم.

رفعت الجلسة الساعة (٤:٥٠) عصراً